العدد (2147) السنة الثامنة - الاربعاء (1) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هـــل حقق منصب المفتش العام أغراضه ؟

نـــواب : يـرفـضـون بـقـــاءَ مـكـاتـب المـفـتـش الـعـام ويـصـفـونـهـا بـالـحـلـقـة الـزائـدة

مـفـتـشـون : حـقـقـنـا نـجـاحـات في عـمـلـنـا ونـطـالـب بـالـبـقـاء عـلـى قـانـون ٥٧

□ اعد الملف /وائل نعمة – إيناس طارق

أثار منصب المفتش العام الذي استحدث بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من النقاشات والجدل بين مؤيد ومعارض لهذا المنصب وكلا الطرفين له اسبابه.. المدى تفتح ملف المفتش العام لتسلط الضوء على هذه الوظيفة التي تحت أيديها ملفات معظم الوزارات

من هو المفتش العام وما هي وظيفته ؟

■ عند تشكيل أولى صيغ الحكم بعد انهيار نظام صدام عام ٢٠٠٣ تم استحداث مؤسسات متخصصة لحماية المال العام، فتشكلت هيئة النزاهة بموجب الأمر (٥٥) الصادر عن سلطة الائتلاف الموحد وأنيط بها مهمة متابعة ملف الفساد في كافة أجهزة و وزارات الدولة واختصت بالتحقيق في قضاياه بدءا من عام ١٩٦٨، والشروع في تهيئة المجتمع لثقافة النزاهة والشفافية ومن مهامها أيضا اقتراح تشريعات تصب في ميدان مكافحة الفساد وإلزام القادة العراقيين بالكشف عن مصالحهم المالية ووضع لائحة لسلوك موظفي الدولة ملزمة لهم ، وصدر عن السلطة نفسها الأمر(٥٧) الذي أسس بموجبه مكتب للمفتش العام في كل وزارة أو هيئة رسمية للحاجة إلى تكاتف الجهود من اجل استعادة الجمهور لثقته في تلك المؤسسات ولحاجة الوزراء لكوادر مهنية مؤهلة متسمة بالموضوعية تكرس جهودها لتحسين أداء الوزارة، والقضاء على أعمال الغش والتبذير وإساءة استخدام السلطة حسبما جاء بديباجة هذا الأمر، وهناك ايضا الأمر(٧٧) الصادر عن نفس الجهة الذي أبقى بموجبه على نشاطات ديوان الرقابة المالية المختص بمراقبة العمليات الحسابية والتدقيق المالي في جميع دوائر الدولة اذا عدلت بعض فقرات قانونه ليكون مقترنا مع نشاطات وبرامج هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين .

إن قراءة سريعة للأمر ٥٧ تؤكد ابتعاد هذه الوظيفة تماما عن هذه الصورة إذ احتوى القسم ٦ منه على وصف جيد للسلطات الممنوحة للمفتش العام :-

• إمكانية الوصول بدون قيود الى جميع مكاتب الوزارة والى المواقع التابعة لها التي يخضع دخولها لقيود محدودة وتلك التي يحظر دخولها وإمكانية الوصول الى العاملين في الوزارة ،والاطلاع على السجلات وبيانات المعلومات والتقارير والخطط والتوقعات والأمور والعقود والمذكرات والمراسلات واية مواد أخرى بما في ذلك البيانات الالكترونية الخاصة بالوزارة

× سلطة إصدار طلبات استدعاء الشهود والاستماع الى اليمين او القسم الذي يؤديه الشهود، وسلطة الاستماع الى اقوال الشهود وتسجيلها وإصدار الأوامر الملزمة لإبراز السجلات والأوراق الرسمية والمدونات والوثائق بما في ذلك البيانات الالكترونية التي تعتبر ذات صلة بموضوع الاستفسار او التحقيق الجاري.

×قدرة الوصول عند اللزوم بالقدر المعقول الى رئيس أي جهاز حكومي لاغراض تتعلق بعمل المكتب ، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوزارات والإدارات والوكالات والهيئات المملوكة للدولة.

× سلطة إلزام العاملين في الوزارة على تبليغ مكتب المفتش العام معلومات تتعلق بما يقع في الوزارة من اعمال غش وتبذير وإساءة استخدام الموارد والفساد واعمال مخالفة القانون.

ويبدو إن الهدف من هذه السلطات الممنوحة للمفتش العام يبتعد تماما عن أي غرض من شأنه حماية أي شكل من أشكال السلطة وقد خلا مكتب المفتش العام نهائيا من اسلوب التلويح بالسياط والإيواء في الأماكن التي لا تطالها الشمس في أقبية مراكز الامن .

ماذا يقول المفتشون ؟

مفتش وزارة الكهرباء : موظفون فاسدون يخشون المفتش العام

يشير مفتش وزارة الكهرباء الى ان المفتشين بشكل عام يميلون لإبقاء القانون القديم ذي الرقم ٥٧ الذي وضعته سلطة الائتلاف المؤقتة المنظم لوضع المفتشين العموميين.

علاء رسول محي الدين اضاف في حديثه مع (المدى) :توجد مسودتان لقانون المفتشين العموميين ، الأولى هي مشابهة للقرار رقم ٥٧ مع بعض التعديلات ، والأخرى مشابهة لما أصدرته هيئة النزاهة. مشددا في الوقت نفسه على انهم (المفتشون العموميون) يرغبون بالقانون الاول ، لاسباب وصفها باعطاء صلاحيات واسعة للمفتش العام ويفتح المجال له للقيام بعمله بشكل افضل واكثر سهولة .

وعن اهم الاعتراضات التي يسوقها مفتش وزارة الكهرباء بالنيابة عن باقي زملائه يلخصها في قضية ترشيح المفتش العام ، ومن المسؤول عن ترشيحه . المفتشون يرفضون ان يكون ترشيحهم من قبل مجلس النواب ، على اعتبار إنها جهة تشريعية وسياسية أكثر مما هي جهة اختصاصية في عمل المفتشين . على الرغم من ان محي الدين لا يقلل من أهمية دور مجلس النواب لكنه وزملاءه –على حد قوله– يفضلون أن تكون الجهة المرشحة للمفتش العام هي هيئة النزاهة باعتبارها جهة تعلم بخصوصية عمل المفتش وهي جهة ذات اختصاص.

وعن دعوات بعض الجهات والنواب بإلغاء دور المفتشية في الوزارات ، يرد محي الدين قائلا : هذا التصور غير صائب وغير قانوني . مؤكدا في الوقت نفسه ان دور المفتش مهم في القضاء على الفساد وهو جهة ردع ، فضلا عن النجاحات الكبيرة التي حققها المفتش العام في كافة الوزارات من إلغاء عقود وكشف صفقات مشبوهة.

ويعتقد مفتش الكهرباء ان بعض الوزراء يتحججون بان المفتش يقوم بعرقلة عملهم وعمل بعض الموظفين ، لكن الحقيقة وحسب كلام محي الدين هي ان بعض الموظفين غير أصوليين ويتلاعبون بالمال العام وفاسدون، لذلك يتخوفون من العمل خشية ان يتم اكتشافهم من مكتب المفتش العام، ولو كان عملهم سليما لما تأخر العمل في الوزارات.

وتثور الاتهامات والانتقادات حول وزارة الكهرباء مبتدأ من شح توفير الطاقة الكهربائية ، والأموال المهدورة خلال ثماني سنوات دون أن نبني محطة واحدة ، الى فضيحة رؤوس التوليد التي اتضح انها لعب أطفال

مفتش أمانة بغداد : الفساد في العراق أكبر مما يتحدث عنه النواب والإعلام

فيما يذكر مفتش أمانة بغداد بان مشروع القانون الجديد طرح عليه بعض التعديلات والملاحظات،مركزا على أهم نقطة وهي استقلالية العمل.

سهيل القريشي اكد لـ"المدى " إن مكاتب المفتشين العموميين غير مستقلة بشكل كامل ، لذلك ننادي بضرورة استقلالها ، وتوسيع صلاحياتها لكي يستطيع المفتش القيام بالعمل بشكل افضل. على الرغم من ان القريشي يعرف بان الامر ٥٧ أعطى للمفتشين نسبة جيدة من الصلاحيات والاستقلال ، لكنهم وعلى حد وصفه يريدون المزيد من الصلاحيات .

القريشي يرفض حل مكاتب المفتش العام في المؤسسات الحكومية ، لدورها الفعال في مكافحة الفساد وإلغاء الكثير من العقود غير القانونية ،فضلا عن المحافظة على المال العام . مشددا على ان وجود مكتب رقابي في داخل الوزارات يجعل المسؤولين يحسبون خطواتهم قبل عمل اي شيء.

وينتقد القريشي الجهات التي تدعو الى الغاء دور المفتش معتبرا وجوده إسناد ودعم للوزارات وليس كما يدعون بأنه معرقل لعمل المؤسسات الحكومية. محذرا من ان بعض الجماعات الفاسدة تحاول إنهاء دور الرقابة في الوزارات حتى تستفحل بفسادها، في وقت عد قضايا الفساد كبيرة جدا واكبر مما يتحدث عنه الإعلام ومجلس النواب .

ويشير القريشي إلى إن الصفقات المشبوهة والسرقات في المال العام كما أصدرت وزارة المالية عن اختفاء ٤٠ مليار دينار هي صورة واضحة لخطورة الفساد المستشري في مفاصل الدولة . مؤكدا إن مفتش وزارة المالية اخبره قبل أربعة أيام من اقتحام البنك المركزي بانهم سيقومون بإحراقه بسبب وجود وثائق مهمة ، وهذا ما يحدث دوما في احراق الوزارات .

والجدير بالذكر ان امانة بغداد ايضا لم تخل من الانتقادات التي وجهت لعملها والخروقات التي حدثت فيها ، لاسيما الاختلاس الذي حدث قبل سنوات من ميزانية الأمانة التي قامت به "زينة " إحدى موظفات الأمانة.

مفتش التربية : لسنا تابعين للوزير

بالمقابل يؤكد مظفر ياسين مفتش وزارة التربية في حديث لـ "المدى " ان دور المفتش العام متكامل مع دور الرقابة المالية وهيئة النزاهة .

ياسين يعتبر ان المفتش العام لا يمكن ان يعمل بمفرده ، لكن هناك خصوصية لدور المفتشية لانها رقابة داخلية سابقة ومتزامنة ولاحقة على عمل وصفقات الوزارات، ليس كما النزاهة التي تراقب من خارج الدوائر الحكومية ، او الرقابة المالية التي تدقق الحسابات بعد انتهاء إبرام العقود والصفقات.

مفتش وزارة التربية يعتبر ان دوائر المفتش العام حققت ما وصفه بالمنجزات الكبيرة خلال السبع سنوات الماضية ، من خلال عدد القضايا التي حولتها مكاتب المفتش الى هيئة النزاهة .محذرا من ان الدعوة لإلغاء المفتشين تؤدي الى اضعاف كل مفاصل الدولة.

من جانب اخر يوضح ياسين بان الدول العربية بدأت تتجه الى تعدد أجهزة الرقابة لقضاء على الفساد منتقدا في الوقت نفسه الكلام حول ان المفتش العام اسير بيد الوزير يأتمر بأوامره . موضحا بان الاخير قد يصطدم كثيرا مع المفتش العام ، و يمكن له ان يصادق على قضايا التحري فقط ، وان يلغي بعض العقوبات ، لكنه لا يتدخل ابدا في سير التحقيقات.

يشار الى ان وزارة التربية قد تعرضت لكثير من الانتقادات لاسيما في عهد الوزير السابق خضير الخزاعي الذي اتهم ببقضية فساد تتعلق بما يسمى بمدارس البناء الجهاز التي لم يتم إنشاء اية واحدة منها منذ أربع سنوات ، على الرغم من ان المشروع حدد بستة اشهر فقط.

رواتب عالية وبدل خطورة

موظفون يتسابقون للعمل في مكاتب المفتش العام

كانت المدى قد سلطت الضوء في وقت سابق على موضوع قيام احد الوزراء بوضع المفتش العام في وزارته "تحت الإقامة الجبرية " من خلال إصدار امر اداري يمنع من خلاله اي موظف من الدخول الى مكتب المفتش ما لم يأخذ موافقة من الوزير!

القرار السابق الذي ذيل بتوقيع وزير ووزع على اقسام الوزارة التي يترأسها كانت توحي للمتلقي بان دائرة المفتش العام جزء تابع للوزارة تأتمر برئيسها ، كما يذكر الموظفون في وزارت الدولة. حيث يشير (محمد .س) احد الموظفين في وزارة المفتش "المحصور" لـ"المدى " الى ان المفهوم لدينا وحسب تصرفات الوزير بان المفتش العام شأنه شأن اي موظف في الوزارة يخضع لسلطة الوزير الدكتاتورية.

التمدد فوق صلاحيات الوزير

بالمقابل ينتقد عضو اللجنة القانونية بمجلس النواب عمل بعض المفتشين العموميين ،واصفا اياهم بغير المنتجين ، واخذوا يتمددون بسلطاتهم على سلطات وصلاحيات الوزير.

حسين الصافي اوضح لـ"المدى" ان اشكالية المفتشين العموميين تم مداولتها في الاوساط الحكومية وغير الحكومية ،واشار الكثيرون الى انها حلقة زائدة في هيكلية الدولة ، وتوجد جهات اكثر دقة وافضل عمل وهي الرقابة المالية ، لو فعلت بشكل جيد وعملت بصورة اكثر مهنية ، فسوف ينتهي دور المفتشين العموميين وهيئة النزاهة كذلك.

الصافي يعتبر تحركات بعض المفتشين العموميين خارجة عن صلاحياتهم ، لان الأخير يقع تحت سلطة الوزير ، ويكون اشبه بالتابع له. لذلك لا يرى النائب ضرورة لوجوده لانه سيكون صورة طبق الاصل من الوزير.

بالمقابل يكشف الصافي وهو عضو التحالف الوطني عن امور غير سليمة جرت في مكاتب المفتش العام ، بحيث أصبحت له ميزانية خاصة وضخمة ومخصصات عالية ، وكذلك الموظفون بدأوا يتهافتون على التعيين في مكاتب المفتش لان الرواتب والمخصصات كبيرة، فضلا عن ان بعض مكاتب المفتشين تضم الاهل والاقارب الذين عينهم المفتش على اساس القرابة. يشار ان الموظفين في مكاتب المفتش العام تأخذ بدل خطورة ٧٥٪ يضاف الى راتبه الاصلي.

كما ينوه النائب بان مكاتب المفتش هي جهات رقابية ، لكن الكثير منها اتهم بقضايا فساد ،وعملها فيه الكثير من السلبيات والأداء غير المهني. معتبرا في الوقت نفسه تعدد الأجهزة الرقابية في الدولة قد ينال من الفساد ، لكنه يرفض ان يقال ان مكاتب المفتشين العموميين قامت بعملها الصحيح.

الوزير والمفتش في سلة واحدة

فيما ذهب جواد البزوني الى القول بان الرقابة المالية افضل بكثير من عمل المفتشين العموميين. مبينا بان اكثر النواب يرغبون في الغاء دور المفتش.

البزوني وهو عضو دولة القانون يشدد في حديث خص به "المدى " على اهمية تفعيل دور الرقابة المالية وان تبقى هي الجهة الوحيدة المختصة بالرقابة . منتقدا وجود عدد كبير من الاجهزة الرقابية التي قد تتقاطع مع بعضها.

بالمقابل ينوه البزوني بان الوزير يريد دوما ان يحمي وزارته والمفتش يخضع له ، لذلك اصبح دور المفتش غير ضروري وغير فعال.

وزارات محظوظة!

الى ذلك اعتبر وكيل وزير العمل ان دور المفتش العام ضروري في الوزارة وداعم لها في عملها وعلاقتها تكاملية.

دار حسن رشيد اشار في حديث لـ"المدى " الى علاقة الوزارة بالمفتش العام جيدة جدا ،وان الأخير ساعد الوزارة في كشف ملفات الفساد ، وعن التقاطعات في بعض القروض ،كما أطلعونا على التزوير في قضايا رواتب الرعاية الاجتماعية ، والشهادات المزورة.

رشيد يعتقد بأنهم "محظوظون" بالمفتش العام ، لانه يسمع عن تقاطعات ومشاكل تحدث مابين الوزراء والمفتشين العموميين ، ويتحدثون عن قيام المفتش بعرقلة عمل الوزير، لكن هذا لا يحدث في وزارة العمل على حد وصف وكيلها . منوها بان البلاد ستبقى بحاجة الى المفتش الى ان ينتهي الفساد ولو بنسبة تصل الى ٨٠٪ حينها لن يكون هناك له.

بالمقابل ينتقد وكيل وزارة العمل التعامل البطيء مع القضايا التي يرفعها المفتش العام الى القضاء. منهما الاخير بتمييع الكثير من الملفات الخاصة بالفساد. والتي تعد قضية إهمالها تراجعا بشكل سلبي ضد الوزير والمفتش العام. مطالبا في الوقت نفسه بالإسراع في التعامل مع القضايا المحولة من مكاتب المفتش العام .

وكانت قد كشفت لجنة النزاهة النيابية، في وقت سابق ، أسماء الوزارات الحكومية الأكثر فساداً، مبينة أنها تحقق بملفاتها وستفاجئ الجميع بالحقائق التي ستعرضها لاحقاً.وكانت لجنة النزاهة البرلمانية حققت بملفات الوزارات الاكثر فساداً وهي الصحة، التجارة، الدفاع، والرياضة والشباب، إضافة إلى أمانة بغداد. مؤكدة ان من يثبت تورطه بالفساد ستتخذ جميع الإجراءات القانونية بحقه حتى وأن كان خارج البلاد.

جـزء مـن مـسـودة الـقـانـون الخـاص بمـكـاتـب المـفـتـش الـعـام

لجنة النزاهة تبحث قانون المفتش العام

■ حصلت المدى اليوم على مسودة قانون "المفتشون العموميون " المقترح من مجلس الوزراء والذي وضع على جدول أعمال مجلس النواب لتشريعه.

القانون يفض الاشتباك بين صلاحيات الوزير والمفتش ويحدد صلاحيات كل منهما على حده، على الرغم من رفض الكثيرين اقرار قانون خاص للمفتشين ويطالبون بحل هذه الحلقة التي يصفونها بالزائدة.

القانون يهدف الى مراقبة التصرف بالمال لمنع تبديده او تبذيره او اختلاسه او انفاقه في غير موضعه، واخضاع اداء القطاع للإشراف والمراجعة والتدقيق والتفتيش والتقييم ، فضلا عن منع الفساد ومكافحته ورفع مستوى النزاهة والمساءلة من خلال دائرة المفتش العام. وننشر فيما يلي فقرات منه:

أما الفصل الثاني فيؤكد في المادة الثالثة منه على هيكلية تكوين مكتب المفتش :

المادة (٣) اولا يعد مكتب المفتش العام جزءا من الهيكل التنظيمي لكل وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة يرأسه مفتش عام يرتبط بالوزير او برئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة باستثناء تعيينه واقالته ونقله واحالته الى التقاعد وفرض العقوبات الانضباطية بحقه.

ثانيا لرئيس الوزراء انشاء مكتب مفتش عام في كل جهة غير مشمولة باحكام البند اولا من هذه المادة باستثناء السلطة التشريعية والسلطة القضائية وما ارتبط بهما من تشكيلات عدا الهيئات المستقلة

المادة (٤) أولا يعين المفتش العام – لسنة تحت التجربة – بقرار من رئيس مجلس الوزراء من بين ثلاثة مرشحين ترشحهم (اللجنة) وبمصادقة مجلس النواب بالأغلبية البسيطة

ثانيا- يثبت المفتش في منصبه –لمدة أربع سنوات – بقرار من رئيس مجلس الوزراء بتوصية من اللجنة بعد مضي سنة على مباشرته بوظيفته كمفتش عام

ثالثا: يجوز اعادة تعيين المفتش العام في منصبه لخمس سنوات – مرة واحدة فقط – بقرار من رئيس الوزراء بناء على توصية من اللجنة

رابعاً: يحال المفتش العام الى التقاعد – بناء على طلبه – اذا انتهت مدة توليه وظيفة المفتش العام دون اعادة تعيينه فيها لمدة اخرى

المادة (٥) يعد المفتش العام موظفا بدرجة وكيل وزارة

المادة (٦) يشترط فيمن يرشح مفتشا عاما

اولا ان يكون حاصلا على شهادة جامعية اولية على الاقل في القانون او المحاسبة او الادارة في الاختصاصات ذات الصلة

ثانيا – ان لا يقل عمره عن أربعين سنة ولا يزيد على ثمانية وخمسين سنة كاملة

ثالثا – ان يكون عراقيا وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف

رابعا –أن تكون له ممارسة فعلية في ميدان اختصاصه مدة لا تقل عن عشر سنوات

خامسا- أن يتحلى بقدر عال من النزاهة والقدرة القيادية القوية .

سادسا – أن يكون مستقلا ولا ينتمي لأية جهة سياسية

سابعا – أن لا يكون قد شغل منصب المفتش العام لفترتين متتاليتين او غير متتاليتين

المهام والصلاحيات

تتولى مكاتب المفتشين العموميين القيام بالمهام الاتية

اولا :تعزيز النزاهة والشفافية وحسن تدبير النفقات وضمان الكفاءة عن طريق مراجعة وفحص جميع سجلات ونشاطات الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة .

ثانيا: اجراء التفتيش والتدقيق اللازمين وتفعيل أسس الرقابة الاستباقية

ثالثا : القيام باعمال التحري او التحقيق الإداري بناء على إخبار او شكوى او مبادرة جراها بشأن أعمال الفساد او الغش او التبذير او إساءة استخدام السلطة

رابعاً : العمل على كشف الفساد ومنع الغش والتبذير وإساءة التصرف .

خامساً :تدريب منتسبي الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة على أساليب كشف اعمال الفساد والغش والتبذير واساءة التصرف والقيام بكل ما يلزم لتكريس تقاليد وبيئة تنبذ الفساد وتقدر النزاهة والشفافية

سادسا : التعاون الكامل مع المحاكم وهيئة النزاهة ومحققيها لمساعدتهم في تأدية مهامهم .

المادة ١١ : أولا يرفع المفتش العام النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها مكتبه نتيجة قيامه بمهامه الى الوزير او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة مباشرة ويلتزم في كل الاحوال باخبار الادعاء العام او هيئة النزاهة او الجهات التحقيقية المختصة عن كل فعل يعد جريمة وفقا لاحكام القوانين النافذة ويودع اليها جميع المعلومات والبيانات والوثائق والتحقيقات المتوفرة لديه عنها

ثانيا : اذا ورد اخبار او شكاوى تنسب الى الوزير او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة ما تشكل قضية فساد فيرفعها المفتش العام الى هيئة النزاهة لاتخاذ الإجراءات والتحقيقات اللازمة بشأنها

المادة (١٢) :- للمفتش العام من اجل القيام بواجباته ممارسة الصلاحيات الآتية :

اولا: الوصول الى جميع التشكيلات والدوائر في الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة التي يعمل فيها والاطلاع على كافة السجلات والبيانات والوثائق والعقود بما فيها البيانات الالكترونية ،واصدار الاوامر الملزمة بتقديمها .

ثانيا : استدعاء الشهود وسماع أقوالهم تحت القسم

ثالثاً: ندب الخبراء وتقدير اجرتهم

رابعاً: القيام بكل ما يلزم لأداء واجبات وظيفته شريطة ان يكون ضروريا ومناسبا

المادة ١٣ :- اولا لايجوز نشر نتائج التحقيق والتدقيق المالي التي يقوم بها مكتب المفتش ولا الاعلان عنها او إباحتها للجمهور الا في الحدود التي يجيزها القانون

ثانيا: لا يجوز الكشف عن أسماء او هويات المخبرين السريين الا بموافقتهم الخطية او بالاستناد الى قرار قضائي صادر عن محكمة مختصة

المادة (١٤) : يلتزم المفتش العام برفع تقرير الى الوزير المعني او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة عن إساءة استخدام أموال الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة او القصور في تأدية واجباتها والمشاكل الكبرى فيها .